ظاهــرة الهجـرة غيــر الشــرعية
دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب

أ.دوبي بونــوة جمـــال
المركز الجامعي لتامنغست

مقدمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تمثل تهديد حقيقي لأمن وسلامة الفرد والمجتمع الوطني والدولي على العموم والفرد والعالم العربي والإسلامي ودول العالم الثالث على الخصوص.

أ-الهجرة لغة:

اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان، يدل أحدها على قطيعة وقطع والأخر على شد شيء وربطه، قال ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان، يدل كل منهما على القطيعة والقطع، والأخر على شد شيء وربطه. أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار: ترك الأولى للثانية. وضبط ابن منظور مصطلح هجر بمعنى قام بالخروج من أرض إلى أرض.[1]

ب-الهجرة اصطلاحا:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن دينامكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان لأخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

الهجرة غير الشرعية: هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

ج- التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أقدم الظواهر الاجتماعية، كان يقوم الإنسان بالهجرة والترحال من أرض إلى أرض بحثا عن حياة أفضل، كما جاء مصطلح "الهجرة" في الإسلام، في قول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد

وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما" آية 40 من سورة النساء، وقال الله تعالى "قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها" آية 97 من سورة النساء.

كما وردت كلمة الهجرة في السيرة النبوية الشريفة، فعن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه" رواه البخاري ومسلم.

د- أسباب اختيار الموضوع.

من الأسباب الموضوعية التي دفعتني أن أختار هذا النوع من الدراسات التحليلية والنقدية تتمثل فيما يلي:

- معرفة وإبراز أهم المفاهيم المتعلقة بحيثيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- توضيح العلاقة الموجودة بين المبادئ والمفاهيم العالمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والنفسية وموضوع الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني والدولي.
- انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصورة رهيبة في السنوات القليلة الماضية وتفاقمها وخطورتها على الأمن الوطني للدول والأمن الإنساني للمجتمع الدولي.
- اعتبار الهجرة غير الشرعية موضوعا هاما ومتميزا في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان لاكتسابها الخطورة البالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا للخسائر البشرية الجسيمة المنجرة عن هذه الظاهرة العالمية.
- أصبحت ظاهرة الهجرة غيرالشرعية تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات وسائل الإعلام الوطنية والدولية.
- معرفة الأسباب الخفية والحقيقية التي جعلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تزايد مقلق على الصعيدين الأمني والاجتماعي.

هـ-أهداف الدّراسة :

بعدما تطرقنا في السابق إلى أسباب الدراسة، سوف نبرز أهم الأهداف الأساسية لهذا الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

أ إيجاد الحلول وتقديم الاقتراحات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأنه منطقيا من خلال معرفة المفاهيم الدقيقة المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية والتوغل في ذلك بالشرح والتحليل والنقد في الأسباب الموضوعية المؤدية إلى الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة العالمية، يسهل على الباحثين تقديم أهم الحلول والاقتراحات.

ب من خلال التطرق إلى أهم الأسباب يمكن تحديد المسؤولية الوطنية والدولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

ج يعتبر التطرق إلى هذا النوع من الدراسات القانونية من أبرز الأهداف الرئيسية من خلال دفع الحكومات والأحزاب السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني والإنساني بتوعية الشباب بخطورة هذه الظاهرة مع تقديم المساعدات المادية والمعنوية لهؤلاء الأفراد والجماعات من أجل الاندماج في أوطانهم الأصلية.

بعدما تطرقنا إلى أهم الأسباب الموضوعية لاختيار هذا النوع من المواضيع والانتقال إلى توضيح الأهداف العامة لهذه الدراسة، ننتقل إلى تقديم الإشكال القانوني والمحوري لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والذي يتمثل في ما يلي: ما هي المفاهيم العالمية المعاصرة التي لها علاقة بموضوع الهجرة غير الشرعية؟ وما هي الأسباب المؤدية إلى الانتشار الرهيب للهجرة غير الشرعية؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية كان لزاما علينا أن نتبع المنهج التحليلي النقدي، لماذا؟ هذا من أجل تحليل المفاهيم والتوغل إلى نقد العلاقات المرتبطة بينها وبين الهجرة غير الشرعية مدعمين وجهة نظرنا بمواقف أهل الاختصاص ومع تقديم الإحصائيات الحديثة المتعلقة بهذه الظاهرة.

ولتجسيد المنهج التحليلي النقدي في هذه الدراسة ارتأيت أن أقدم شرحا موجز لأهم الخطوات المتبعة في تقسيم العرض أو الموضوع كما يلي:

قمنا بتقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين:

المحور الأول تحت عنوان "دراسة المفاهيم العالمية المعاصرة وعلاقتها بموضوع الهجرة غير الشرعية".

أما **المحور الثاني** فكان تحت عنوان "أسباب الهجرة غير الشرعية".

أما عن تفصيل المحور الأول، تطرقنا إلى علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان، وعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الوطني والإنساني، وعلاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية البشرية والحكم الراشد.

وختمنا هذا المحور، بإبراز علاقة الهجرة غير الشرعية بوسائل الإعلام والاتصال (الوطنية والدولية)، وفي الأخير قمنا بتوضيح علاقة الهجرة غير الشرعية بالأزمة المالية العالمية الراهنة.

أما عن تفصيل المحور الثاني، المتضمن أسباب الهجرة غير الشرعية، فقمنا بتقسيمه إلى نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:

- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.
- الأسباب السياسية والأمنية.
- الأسباب النفسية.

وفي آخر الدراسة تطرقنا إلى الخاتمة، قمنا بإبراز أهم الأفكار الأساسية لموضوع الهجرة غير الشرعية.

بعدما انهينا تقديم المقدمة، أود أن ننتقل إلى عرض الموضوع بالشرح والتحليل كما يلي:

المحور الأول: علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم العالمية المعاصرة.

رغم الامتداد التاريخي للهجرة غير الشرعية إلا أن لها علاقة بالمفاهيم الدولية الحديثة المذكورة سابقا، وعلى هذا الأساس سوف نقسم هذا

الفرع إلى قسمين؛ القسم الأول نخصصه لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم حقوق الإنسان والأمن الإنساني، أما القسم الثاني فنخصصه لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم التنمية البشرية والحكم الراشد ووسائل الإعلام والاتصال والأزمة المالية العالمية الراهنة.

القسم الأول:

ندرس هذا القسم في نقطتين أساسيتين: أولهما علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان، وثانيهما علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الإنساني.

أ - علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان:

أصبح لمفهوم حقوق الإنسان ارتباطا وطيداً في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما أدى بالمجتمع المدني والمجتمع الدولي وجل الحكومات إلى الاهتمام البالغ بموضوع الحماية الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والحرية والصحة والتعليم والعمل وغيرها من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان باعتباره المحور الأساسي للتنمية الإنسانية.

تعتبر الحماية الدولية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين قاعدة مكملة لمفهوم حقوق الإنسان، لأن المهاجر غير الشرعي هو إنسان وحماية حقوق الإنسان تقوم على هذه الذات الإنسانية، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10٪ و 15٪ من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب الإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

وقد قدرت منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية في الاتحاد الأوروبي حوالي 5،1 مليون شخص، وتقدر منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 155 مليون شخص.

إلا أن موضوع حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين -في اعتقادنا- لا يزال بعيد المنال وتحقيق الأهداف، لأن الدول أصبحت تنتهك حقوق

المهاجر غير الشرعي وتنظر إليه وتعامله على أنه مجرم والدليل على ذلك عمليات القبض والسجن التعسفي والتعذيب وممارسة أساليب منافية لحقوق الإنسان أثناء عمليات الاستجوابات وفرض عليهم ترسانة من القوانين والإجراءات الردعية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب -**علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الإنساني:**

جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994م الذي قدم مفهوما جديدا للأمن وهو مفهوم الأمن الإنساني بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم الأولويات في العلاقات الدولية.

وقد طرح تقرير الأمم المتحدة مجموعة من المبررات تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم مغاير لمفهوم الأمن الوطني وقد تمثلت هذه المبررات فيما يلي:

- إن تحقيق الأمن الإنساني[2] هو شأن عالمي، فهو مهم للأفراد في كل مكان في الدول الغنية والفقيرة على السواء وذلك في ظل ما يواجهه الأفراد في العالم من تحديات مشتركة منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- وجود تداخل وتشابك بين مفهوم الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية بحيث يتوقف الأمن الإنساني على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها.
- إن مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد، فهو يعتبر الإطار والدعامة الأساسية لأمن الفرد وحريته، فكلما انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدت معاناة المهاجرين غير الشرعيين اختل مفهوم الأمن الإنساني ومصداقيته في العلاقات الدولية.

القسم الثاني:

ندرس في هذا القسم مفهوم التنمية البشرية والحكم الراشد ووسائل الإعلام والاتصال وتأثير الأزمات المالية العالمية وعلاقاتها بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أ -علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهومي التنمية البشرية والحكم الراشد:

تطور مصطلح "التنمية" حسب الظروف العالمية الراهنة بعدما كان مفهوم التنمية ببعده التقليدي يقصد منه "النمو الاقتصادي" أصبح يقابله في بعده الحديث "التنمية البشرية" ثم تحول إلى "التنمية المستدامة" ثم تحول إلى "التنمية الإنسانية" بأبعادها الشاملة.

ويقوم مفهوم التنمية البشرية على إزالة العقبات أمام الحياة البشرية والتركيز على تحقيق النمو مع العدل والمساواة وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد بما يوفر لهم مستوى معيشيا ملائما.

وهذا إنما يدل على وجود علاقة بين مفهوم التنمية البشرية وموضوع الهجرة غير الشرعية التي أصبحت عائقا أو من أكبر المعوقات للمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية مثل الجوع والمرض والفقر.

وتشير الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60٪ تقريبا من سكانها هم دون سن 25 سنة، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2004م قدرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 ٪ و20 ٪ وتتزايد سنويا بمعدل 03٪، وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010م إلى 25 مليون عاطل، مما يؤدي حتما إلى هجرة غير شرعية كبيرة جدا.

كلما اهتمت الدول بسياسة التنمية البشرية في أقاليمها وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد والجماعات كلما قلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف الأفراد والجماعات المنتمون إليها، والعكس بذلك صحيح إذا ما لم تولي الحكومات بالقدر البالغ لمفهوم التنمية البشرية فحتما سوف تحتل القوى والمؤسسات الفاعلة في الدولة مما يؤثر سلبا على أفرادها وبالتالي انفتاح باب الهجرة الشرعية وغير الشرعية (السرية والعلنية).

أما عن مفهوم الحكم الراشد[3]، لقد شاع استخدامه في السنوات الأخيرة الذي يعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس والإدارة والسلطة الحاكمة فيما يدخل في ذلك مسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة، كما يؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية.

إن الحكم الراشد لا بد أن يعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها: صيانة الحريات وضمان خيارات الأفراد وتوسيع المشاركة الشعبية والشفافية التامة في ظل فصل السلطات والتوازن بينهما وسيادة القانون والقضاء النزيه والمستقل.

ومن خلال كل ما سبق؛ يمكننا حسب وجهة نظرنا القول إن عملية التنمية البشرية أو التنمية المستدامة أو التنمية الإنسانية والحكم الراشد لا يمكن تحقيقها بالصورة الفعالة إذا لم تعالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك لا يتم إلا بتعاون ثلاث قطاعات: قطاع الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (رجال الأعمال).

ولكي يتحقق مقدار من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة وفي إطار تعاون دولي لا بد من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاهتمام بمعالجة الأسباب والدوافع والعوامل المؤدية لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتكريس البنية القانونية والتحلي بمبادئ الإدارة والحكم الراشد وهذا يتطلب تداولا للسلطة ومكافحة للفساد في إطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي.

وفي الأخير يمكننا القول إن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تتم إلا عن طريق الاهتمام بالفرد كمحور أساسي للتنمية البشرية والإنسانية وهذه الأخيرة أيضا لا يمكن لها التحقق إلا في ظل الحكم الراشد إذا ما توافرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومؤسسات فعالة في الدولة لحماية أفرادها وفتح لهم أفاق الحياة الكريمة في أوطانهم الأصلية[4].

أ -علاقة الهجرة غير الشرعية بوسائل الإعلام والاتصال:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح من المواضيع التي تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات وسائل الإعلام والاتصال الوطنية والدولية، فأصبحت وسائل الإعلام الحكومية تؤثر في الرأي العام الوطني والدولي فتقوم بالتطرق إلى الشباب المهاجر على أنهم من المجرمين وتقوم بتسليط العقوبات القاسية على هذه الفئات دون الإشارة ولو بجزء يسير إلى مسؤولية الحكومات في انتشار كل هذه الآفات والمآسي التي تعاني منها الإنسانية.

ب علاقة الهجرة غير الشرعية بالأزمة المالية العالمية:

هناك ارتباط وثيق بين الهجرة غير الشرعية والأزمات المالية الوطنية والعالمية لأن انفجار الأزمة المالية سوف تحتم على الأفراد والجماعات التي أدت بهم عاصفة الأزمة المالية العالمية إلى البطالة اختيار آخر طريق وهو نهج الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية للانتقال إلى بلد آخر للبحث عن فرص العمل بأي ثمن كان.

أما عن أسباب الأزمة المالية العالمية فقد اخترنا توثيق هذه الجزئية بمواقف أهل الاختصاص بواسطة تقرير أعده: **هيثم فارس**-منشور على مواقع الانترنت- [5]حيث أكد أن أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة تعود إلى عام 2006م ونشوب ما سمي بـ: "أزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين.

وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر.

واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر

الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن.

ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية، وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار.

وقد تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع.

وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى، تسارعت البنوك إلى مصادرة سكنات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة.

ولمواجهة تداعيات مسلسل الأزمة المالية منذ نشوب أزمة القروض العالية المخاطر، وجدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا نفسها مضطرة للتحرك، ولم يبق لها سوى الخيار بين تغيير نسب الفوائد أو ضخ أموال في البنوك المتضررة.

وقد عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على نهج الخيار الأول، حيث بادر في العديد من المرات إلى خفض النسبة التي تراجعت من 5.25 بالمائة في يونيو 2006 إلى 2 بالمائة في أبريل 2008.

ولم تكتف الحكومة الأمريكية بهذا الإجراء، بل اختارت الذهاب بعيدا في سعيها إلى تفادي تفشي الأزمة، حيث قررت تأميم ثلاثة بنوك كبيرة.

المحور الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الجوانب والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، لذا تعددت الآراء والمواقف حول أسباب الهجرة غير الشرعية نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى هذه الظاهرة، فعلماء القانون يركزون على حقوق الإنسان وعلماء

النفس يركزون على الحالة النفسية للمهاجرين وعلماء الاجتماع يبنون أراءهم على البعد الاجتماعي والأخلاقي وعلماء الاقتصاد يرون ذلك من الزاوية الاقتصادية وفرص العمل والبطالة والأزمات المالية.

ومن الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية[6] نذكر أهمها فيما يلي:

- الأزمات المالية الوطنية والعالمية الاقتصادية التي تؤدي حتما إلى نزوح عدد كبير من الأفراد والجماعات للانتقال من بلدانهم إلى بلدان أخرى تتيح لهم فرص العمل والصحة والسكن والتعليم.
- نشوب الحروب والصراعات الأهلية والعنف يؤدي حتما إلى الهروب من ويلات التعذيب والتشريد والقتل إلى أماكن السلم والأمان.
- الأزمات السياسية والإيديولوجية للطبقات المختلفة في الدولة الواحدة مما يؤدي إلى تهميش طبقة على حساب طبقة أخرى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا.
- الظروف وحالات الطوارئ والحصار الاقتصادي المفروض على الدولة.
- الأمراض والأوبئة والفقر المدقع من الأسباب الرئيسية وراء الهجرة
- انتشار البطالة وتدني القدرة الشرائية للفرد التي تؤدي به إلى الهجرة لتحقيق المتطلبات الضرورية لحماية وحياة أسرته.
- الحالة النفسية لبعض الشباب الطامحين إلى حب المعرفة وحب الإطلاع على الحضارات والأمم المتمدنة مهما كانت الوسائل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.
- الأسباب الجغرافية –الطبيعية- مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية تؤدي بتفاقم وتيرة الهجرة غير الشرعية.
- ميل الأفراد والجماعات المستضعفة والمتخلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا إلى الإقتداء بالأمم المتحضرة في كل المجالات، وهذا ما أكده العلامة ابن خلدون في كتابه "مقدمة ابن خلدون"[7]، وهي مقدمة كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم

والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" في الفصل الثالث والعشرون تحت عنوان "في أن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده.

وجاء في هذا الفصل ما يلي:" ... ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها بل وفي سائر أحواله وانظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم دائما وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم، وانظر إلى كل قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زي الحامية وجند السلطان في الأكثر، لأنهم الغالبون لهم حتى أنه إذا كانت أمة تجاوز أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا الشبه والإقتداء حظ كبير".

ومن خلال نظرة ابن خلدون للأفراد والجماعات المغلوب على أمرها بالإقتداء بكل ما هو لدى الغالب في شتى المجالات وكافة المستويات يمكننا أن نستنتج في اعتقادي أن انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة عند الشباب لم يكن للعمل أو التحضر في كل الأحوال وإنما يمكن أن يكون الشباب المغلوب على أمرهم يتشبهون بالغالب (أي الأمم المتمدنة) في الملبس والمركب وفي كل نواحي الحياة اليومية مما يضطر الشباب المغلوب على أمره والمولع بالاقتياد بالغالب أن يهجر إليه ولو بالطرق السرية (الهجرة غير الشرعية).

خـــاتمة:

وبناء على كل ما سبق يمكننا أن نستنتج من خلال الدراسة والتحليل والمناقشة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في دول كثيرة ولها ارتباط مباشر بمفاهيم عالمية عديدة وأبرزها مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني، لكن الهجرة إلى أوربا أصبحت إحدى القضايا الهامة التي تحظى باهتمام بالغ الأهمية في المنظومة الأوروبية، وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى الانتشار الرهيب للهجرة غير الشرعية، إلا أن الدوافع والأسباب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية

تأتي في مقدمة هذه الأسباب ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الشعوب التي تعاني من قلة فرص العمل وانخفاض الأجور وتدني القدرة الشرائية.

ولهذه الأسباب، يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تحمل المسؤولية الكاملة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين غير الشرعيين.

وفي الأخير أود أن أختم هذا الموضوع بمقولتين شهيرتين: "لو كنت مواطنا من دول الجنوب لغامرت أكثر من مرة حتى الوصول إلى أوربا" مقولة لرئيس وزراء إسبانيا الأسبق.

"إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات." مقولة العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي.

المراجع:

1. إبراهيم محمد عياش، الحوار المتمدن – العدد 2382 – تاريخ 2008/08/23، المحور: الهجرة، العنصرية، حقوق اللاجئين والجاليات المهاجرة www.addthis.com .
2. راضي عمارة محمد الطيف، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي –دراسة حالة ليبيا كدولة عبور –دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار، بحث ضمن متطلبات للحصول على درجة الإجازة العالية الماجيستير2009/2008.
3. عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن الهيثم، القاهرة 2005.
4. كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27/ العدد309/تاريخ نوفمبر2004.
5. نور الدين دخان، الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات والخدمات التعلمية، العدد التاسع ديسمبر 2009.

الهوامش والمراجع المعتمـــــــدة

(1) إبراهيم محمد عياش، الحوار المتمدن – العدد 2382 –تاريخ: 2008/08/23، المحور: الهجرة، العنصرية، حقوق اللاجئين والجاليات المهاجرة www.addthis.com

(2) د.نور الدين دخان، الأمن الإنساني:دراسة في المفهوم، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات والخدمات التعلمية، العدد التاسع ديسمبر 2009م.

(3) الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية: 2007/01/24.

(4) كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد309، بتاريخ نوفمبر2004م، ص ص40، 65.

(5) (ww.masrawy.com/news/économy/reuters/2008)

(6) كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27/ العدد309/ تاريخ نوفمبر 2004 ص ص40، 65.

(7) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن الهيثم، القاهرة 2005.